عباس متمسك بالسلام وفق حل الدولتين

الحكومة الفلسطينية: واشنطن «شريكة إسرائيل بالتآمر على حقوقنا

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الثلاثاء، على التمسك بتحقيق السلام مع إسرائيل وفق مبدأ حل الدولتين.

وقال عباس في بيان عقب استقباله في رام الله وفدا يضم عددا من الأكاديميين الإسرائيليين، إن الجانب الفلسطيني متمسك بتحقيق السلام العادل والشامل القائم على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين.

في الوقت ذاته، اتهم عباس بحسب ما اوردت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، الحكومة الإسرائيلية بوضع «المعيقات والصعوبات في طريق تحقيق السلام».

وأشار إلى أهمية دور الشباب لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في صنع السلام، مؤكدا حق الأجيال المقبلة في العيش بحرية وسلام بعيدا عن الكراهية والعنف والاحتلال.

وكان عباس استقبل في 13 من الشهر الجاري في رام الله مجموعة من النشطاء السياسيين الساعين لتاسيس حراك سياسي عربي– يهودي واسع للتاثير في الحياة السياسية الإسرائيلية.

يشار إلى أن مفاوضات السلام الرسمية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل متوقفة منذ عام 2014.

من جانب آخر هاجمت الحكومة الفلسطينية بشدة، أمس الثلاثاء، الإدارة الأمريكية واعتبرت انها «باتت شريكا لحكومة إسرائيل في التآمر على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف».

وندد بيان صادر عن الحكومة عقب اجتماعها الأسبوعي في رام الله، بإعلان الإدارة الأمريكية إلغاء أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات المخصّصة لفلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال البيان إن هذا الإعلان لم يكن جديدا، وأن الإدارة الأمريكية لم تف بالتزاماتها المالية تجاه فلسطين منذ أكثر من عام.

وأضاف أن القرار الأمريكي «يؤكد نبني واشنطن لأجندة الحكومة الإسرائيلية المعادية للسلام، وينسف عقودا من سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه دورها في عملية السلام».

ورفض بيان الحكومة «استخدام المساعدات الإنسانية والتنموية كأداة للابتزاز والضغط السياسي تجاه القيادة الفلسطينية، لإجبارها على القبول بما يسمى صفقة القرن»، مشددا على أن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يرضخ لأي ابتزاز، ولن يقايض الثوابت الوطنية بأي ثمن كان.

جانب من اجتماع الحكومة الفلسطينية

وأن الحقوق الفلسطينية ليست برسم البيع أو المقايضة.

وجاء في البيان أن «هذا التصرف الأمريكي إنما يدلل على إمعان في معاقبة الضحية ومكافأة المحتل، ولا بديل عن التزام الإدارة الأمريكية الكامل، بالإجماع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وحل الدولتين على حدود 1967، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين كاملة السيادة».

وأعلنت الإدارة الأمريكية قبل أيام حجب مبلغ 200 مليون دولار كانت مخصصة كتمويل لمشاريع لصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يأتي ذلك وسط قطيعة بين السلطة الفلسطينية وواشنطن منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ديسمبر الماضي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

من ناحية أخرى تدد مركز حقوقي فلسطيني بهدم جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، منزل عائلة فتى فلسطيني متهم بقتل إسرائيلي في مستوطنة في الضفة الغربية.

وقال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في بيان صحفي أمس الثلاثاء، إن هدم منزل عائلة الشهيد محمد دار يوسف في قرية كوبر شمال مدينة رام الله «يندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي بما يمثل جريمة».

وأضاف المركز أن الإجراء الإسرائيلي «يخالف المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب التي تحظر العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم».

وطالب المركز الحقوقي المجتمع الدولي بالعمل على توفير الحماية للمدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمان تطبيق إجراءات الاتفاقية المذكورة.

وكانت قوات الجيش الإسرائيلي اقتحمت قرية كوبر شمال مدينة رام الله في ساعة مبكرة فجر اليوم، وحاصرت محيط منزل عائلة الشهيد محمد دار يوسف (17 عاما) قبل أن تهدمه بشكل كامل، والمنزل المدمر كان مكونًا من طابق واحد، وتقطنه عائلة قوامها 4 أفراد بينهم 3 أطفال.

وكان الفتى المذكور استشهد في 26 من الشهر الماضي، برصاص إسرائيلي بعد تنفيذه عملية طعن داخل مستوطنة «آدم» المقامة شمال شرق القدس، وأسفرت في حينه عن مقتل مستوطن وإصابة اثنين آخرين بجراح.

وتعتبر ممارسة إسرائيل لتدمير المنازل، مثيرة للجدل بموجب القانون الدولي، وتصفها بعض جماعات حقوق الإنسان بأنها جريمة حرب، وغالبا ما يتم ترك أقارب المهاجم بلا مأوى.

من جهة أخرى شن جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الثلاثاء، حملة مداهمات واعتقالات طالت 5 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.

وقامت جرافات الاحتلال بهدم منزل يعود لعائلة الشهيد الفلسطيني محمد طارق يوسف في قرية كوبر شمال غرب رام الله، وفقاً لما ذكرته وكالة «معا» الإخبارية اليوم الثلاثاء.

من جهة أخرى، اقتحم المئات من المستوطنين «مقام يوسف» بحماية مشددة من جيش الاحتلال، ما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة مع الشبان، أدت لإصابة عدد منهم.

احتجاجات جنوب تونس للمطالبة بفتح معبر حدودي مع ليبيا

معبر «رأس جدير» الحدودي بين تونس وليبيا

تونس – «وكالات»: عاد الهدوء إلى مدينة بن قردان صباح أمس الثلاثاء عقب احتجاجات ليلية مطالبة بفتح معبر راس جدير الحدودي مع ليبيا.

وعادت الحركة إلى طبيعتها في المدينة، لكن الأمن لا يزال متواجدا في بعض الشوارع تحسبا لعودة الاحتجاجات المطالبة بفتح المعبر وبالتنمية وبفرص عمل للعاطلين.

واستخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع ليل الاثنين الثلاثاء لتفريق محتجين وسط المدينة بينما عمد هؤلاء إلى حرق العجلات المطاطية ورشق الأمن بالحجارة.

وقال مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان في بن قردان الناشط الحقوقي مصطفى عبد الكبير «لا حلول حقيقية على الأرض ولا مؤشرات حتى الآن لإعادة فتح المعبر، تبدو الفجوة أكثر اتساعا اليوم بين الجانبين التونسي والليبي».

وتابع عبد الكبير «يجري التفاوض مع سلطة المعبر في راس جدير وهي تتبع نظريا حكومة الوفاق الليبية لكن تسيطر عليها فعليا السلطة المحلية في مدينة زوارة وقوات الردع».

ويعتصم عدد من تجار المدينة قرب راس جدير على الجانب التونسي منذ 6 أسابيع، للمطالبة بإيجاد حل دائم لأزمة المعبر.

ويعتمد أهالي بن قردان في انشطتهم الاقتصادية بشكل أساسي على التجارة الحدودية وعلى جلب السلع وتهريب البنزين من ليبيا.

لكن التجار يشكون من سوء معاملة الجمارك والمسلحين داخل الأراضي الليبية، وردا على ذلك قاموا بقطع طريق رئيسي أمام السيارات القادمة من ليبيا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية غرب البلاد أو لغرض السياحة والعلاج في تونس.

ويطالب المعتصمون أيضا بإلغاء /اتاوة/ ضريبية فرضتها السلطات الليبية على التجار التونسيين.

وقال عبد الكبير «المشكل الأساسي هي المعاملة من الطرف الليبي والقيود المفروضة على جلب السلع، ليس هناك من حل سوى فتح المعبر لمصلحة البلدين».

وكان يفترض أن يتم التوصل الى اتفاق بين مسؤولي بلديتي بن قردان وزوارة على جانبي الحدود لفتح المعبر خلال عطلة العيد، لكن تم تأجيل المفاوضات إلى اجتماع ثان في بن قردان لم يتم تحديد موعده بعد، بحسب ما أعلن مسؤولون في جنوب تونس.

ويشار إلى أن المعبر مغلق أمام حركة السلع منذ مطلع يوليو الماضي، وتقتصر الحركة فيه على عبور المسافرين العائدين والحالات الطارئة.

النواب الإيرانيون غير مقتنعين بإجابات الرئيس

روحاني: «الكثيرون» فقدوا الثقة بالنظام

الرئيس الإيراني حسن روحاني

طهران – «وكالات»: قال الرئيس الإيراني حسن روحاني أمس الثلاثاء، إن «المشاكل الاقتصادية حرجة لكن الأهم من ذلك هو أن كثيرين فقدوا الثقة في مستقبل الجمهورية الإسلامية ويشككون في قوتها».

وأكد روحاني، بينما كان يجيب أسئلة مشرعين بشأن إدارته للاقتصاد في ظل ارتفاع الأسعار ومعدل البطالة، إن إيران ستتغلب على العقوبات الأمريكية التي فرضت حديثا على طهران والتي لن تسهم سوى في توحيد الأمة.

وفي خطبة بثها التلفزيون الرسمي على الهواء مباشرة قال روحاني، إن حكومته ستتغلب على التحديات الاقتصادية وستظهر «للمسؤولين في البيت الأبيض المعادين لإيران» بأن العقوبات ستفشل.

وأضاف: «لا نخشى أمريكا ولا المشاكل الاقتصادية... سنتغلب على كل الصعاب».

كما زاد الضغط على الرئيس الإيراني حسن روحاني، بعد أن استدعاه نواب البرلمان للرد على تساؤلات بشأن النمو الاقتصادي الضعيف وارتفاع الأسعار إلا أن البرلمان لم يقتنع برده وأحال الأمر للهيئة القضائية.

واشنطن: العقوبات على إيران ليست من اختصاص محكمة العدل

واشنطن – «وكالات»: أكدت الولايات المتحدة لقضاة محكمة العدل الدولية، أمس الثلاثاء، أنهم غير مخولين النظر في الطلب الإيراني بإصدار أمر يقضي بتعليق العقوبات التي أعادت واشنطن فرضها على طهران على خلفية برنامجها النووي.

وتصر طهران على أن إعادة فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للعقوبات بعد إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي متعدد الأطراف تنتهك معاهدة الصداقة بين إيران والولايات المتحدة التي تعود للعام 1955.

لكن محامية وزارة الخارجية الأمريكية جينيفر نيوستيد، قالت أمام المحكمة الأممية في لاهاي إن المحكمة «تفتقر إلى اختصاص قضائي أولي للنظر في ادعاءات إيران».

وأكدت على حق الولايات المتحدة حماية أمنها القومي ومصالحها. وقالت إنه بالتالي لا يمكن للمعاهدة «أن تشكل أساسا للسلطة القضائية لهذه المحكمة».

ورفعت الولايات المتحدة وعدة قوى كبرى العقوبات عن إيران بموجب اتفاق أبرم في 2015 بعد سنوات من الجهود الدبلوماسية.

وفي المقابل، تعهدت إيران عدم السعي لصناعة أسلحة نووية.

إلا أن ترامب اعتبر أن الاتفاق لم يقم بما هو كاف للحد من التهديدات الإيرانية فانسحب منه وبدأ إعادة فرض العقوبات على الجمهورية الإسلامية هذا الشهر.

ولدى انطلاق جلسات المحكمة الإثنين، أشار محامو إيران إلى أن العقوبات تهدد مستوى مواطنيها المعيشي وتعرقل صفقات تجارية بقيمة عشرات مليارات الدولارات.

اليابان: كوريا الشمالية مصدر «تهديد وشيك»

طوكيو – «وكالات»: أعلنت اليابان الثلاثاء أن كوريا الشمالية لا تزال تشكل «تهديدا خطيرا ووشيكا»، وذلك في أول مراجعة لسياساتها الدفاعية منذ الاختراقات الدبلوماسية في أزمة شبه الجزيرة الكورية.

وأشارت «الورقة البيضاء» السنوية لعام 2018 التي تنشرها طوكيو حول سياساتها الدفاعية أيضا إلى صعود الصين كقوة عسكرية، وقالت «إن بكين تثير مخاوف أمنية قوية في المنطقة وفي المجتمع الدولي بما في ذلك اليابان».

وكانت المراجعة الدفاعية لليابان العام الماضي قد نشرت في أوج التوتر مع كوريا الشمالية ووسط إجراء بيونغ يانغ تجارب نووية وصاروخية وتهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لها بـ«الغضب والنار» اذا ما واصلت تهديداتها.

لكن منذ ذلك الحين حدث انفراج دبلوماسي كبير توج بقمة تاريخية بين ترامب وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون في سنغافورة في 12 يونيو.

ومع ذلك أصرت طوكيو الثلاثاء بأنه «لا يوجد تغيير في اعترافنا الأساسي فيما يتعلق بالتهديد النووي والصاروخي لكوريا الشمالية».

ووفق طوكيو فإن بيونغ يانغ لا تزال تمثل «تهديدا خطيرا ووشيكاً غير مسبوق على أمن اليابان، وتضر بأمن وأمان المنطقة والمجتمع الدولي بشكل كبير».

واعترف وزير الدفاع الياباني ايتسونوري أونوديرا في الوثيقة بأن كوريا الشمالية بدأت «الحوار مع اعداء سابقين»، لكنه اضاف «لا يمكننا أن نتخطى حقيقة أنها حتى يومنا هذا تملك وتنشر بالكامل عدة مئات من الصواريخ تجعل اليابان بأكملها في مرماها».

رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي

وردا على ذلك تعمل اليابان بشكل مطرد على تحديث قدراتها لحماية نفسها من ترسانة كوريا الشمالية، بما في ذلك وجود خطة لإنفاق نحو 4.2 مليار دولار على مدى العقود الثلاثة المقبلة لتركيب وتشغيل أنظمة رادار أمريكية.

وعلى الرغم من المصافحة التاريخية في سنغافورة، كان هناك تقدم ضئيل في عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، ويبدو أن العلاقات بين واشنطن وبيونغ يانغ قد اتخذت منعطفا نحو الأسوأ مع الغاء ترامب فجأة زيارة مقررة إلى الشمال من قبل وزير خارجيته مايك بومبيو.

وأكدت «الورقة البيضاء» على مخاوف اليابان بشأن زيادة الإنفاق العسكري الصيني وتوسع طموحات بكين البحرية.

وقالت أن بكين تحاول «تغيير الوضع القائم عن طريق الإكراه»، مشيرة إلى إجراءات مثل بناء جزر متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وتوسيع الأنشطة البحرية حول جزر بحر الصين الشرقي المتنازع عليها مع اليابان.

تركيا: العقوبات الأمريكية قد تزعزع استقرار المنطقة

أنقرة – «وكالات»: قال وزير المالية التركي براءت البيرق، الإثنين إن «العقوبات التجارية الأمريكية ضد تركيا يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة وتعزز الإرهاب وتزيد أزمة اللاجئين في نهاية الأمر».

وكان البيرق يتحدث في مؤتمر صحافي في باريس بعد اجتماع مع نظيره الفرنسي برونو لو مير، واستغل الوزير التركي المناسبة لانتقاد الولايات المتحدة وتسليط الضوء على مساعي أنقرة لتحسين العلاقات مع أوروبا في ضوء تفاقم الخلافات مع واشنطن.

وتسبب النزاع مع الولايات المتحدة بسبب القس الإنجيلي الأمريكي أندرو برانسون المحتجز في تركيا بتهم تتعلق بالإرهاب، في تسارع أزمة الليرة التركية التي هبطت بنحو 40% هذا العام. وأجاز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مضاعفة الرسوم على مشتريات الألومنيوم والصلب من تركيا.

وينتاب المستثمرين القلق أيضاً من تحقيق للخزانة الأمريكية ضد بنك خلق المملوك بنسبة الأغلبية للحكومة التركية، والذي يواجه غرامة كبيرة محتملة بسبب مزاعم بالتحايل على عقوبات إيران. وقال البنك إن كل التعاملات قانونية.

وقال البيرق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان: «تلك الإجراءات التي اتخذت بدوافع سياسية لن تؤثر فقط على النظام المالي العالمي وإنما أيضا على التجارة العالمية والاستقرار الإقليمي». وأضاف «ستسهم الإجراءات من خلال الأضرار التي ستسببها، للأسف، في خلق الفوضى التي تغذي الإرهاب وأيضا أزمة اللاجئين».

وتابع أن بلاده ترغب في نقل علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة جديدة تكون فيها التجارة مع الاتحاد أكثر أهمية. وذكر أن الخطوات الأحادية الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة أظهرت أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا، أكثر أهمية من ذي قبل.

وأوضح أن فرنسا تشارك تركيا موقفها المعارض لقرارات الولايات المتحدة ضد إيران وأن الحليفتين قررتا اتخاذ خطوات مشتركة في هذا الصدد.

وزيرا المالية التركي البيرق والفرنسي برونو لو مير